

## هل تستطيع الدول منخفضة الدخل

## تبني سياسات مقاومة لتقلبات الدورة الاقتصادية؟

ديجول هايلو، المركز الدولي لسياسات النمو الشامل  
جون ويك ، كلية الدراسات الشرقية والأفريقية، جامعة لندن

## النظام الإقتصادي الموجه بالطلب

يكون النظام الإقتصادي موجهاً بالطلب عندما يكون مستوى الإنتاج محدداً بأحد عناصر الطلب الكلي أو كلها: الإستهلاك، الإستثمار الخاص، الإنفاق الحكومي أو الصادرات. وتتغير الأسعار النسبية في هذا النظام مع صعود أو هبوط الطلب الكلي، مما يعني أن الأسعار النسبية ليست "إشارات" للمنتجين والمستهلكين بل إنها نتيجة لقراراتهم المتعلقة بالإنتاج أو الإستهلاك. وبما أن الأسعار لا تحدد الكميات التي يختارها المستهلكون والمنتجون، فإن هذه القرارات تشتت عن الأسعار؛ وبالتالي فإنها ليست مؤشرات للتوزيع الكفء للموارد المتاحة. لذا يجب تقييم تدخلات القطاع العام بشكل واقعي بالنسبة للتكلفة الإجتماعية والمنفعة الإجتماعية. ويجب أن يكون معيار التقييم معتمداً على قدرة الضرائب والإنفاق على تحقيق الأهداف التي يحددها المجتمع. وعندما تتعارض هذه الأهداف تصبح الدراسة التحليلية للمفاضلات بين البدائل ضرورية.

عندما تنتقل من عالم الأفكار النظرية المجردة إلى خصائص الإقتصادات المنخفضة الدخل، يصبح من الواضح أن النظام الموجه بالأسعار غير قابل للتطبيق عملياً. أولاً، إن معظم هذه الإقتصادات، كالدول الإفريقية جنوب الصحراء، لا تزال تتبع التوصيات بتقييد الطلب من خلال أسعار فائدة حقيقية مرتفعة وتكشف مالي، وفي بعض الحالات من خلال أعباء كبيرة للديون. ثانياً، كما تبين الأزمة الحالية تعاني العديد من هذه الإقتصادات من إنتقال الصدمة إليها نتيجة لإنخفاض الطلب الخارجي على منتجات هذه الدول. ثالثاً، إن الأسعار الرئيسية غير محددة من قبل السوق بشكل أساسي. فمن الواضح أنه من الممكن التحكم في سعر الفائدة الإسمي إذا قامت السلطات النقدية بممارسة إستهداف التضخم. بالإضافة إلى أن تدفق المعونات وخدمة الديون تشكل جزءاً هاماً من ميزان المدفوعات، وكلاهما غير حساس إزاء تعبيرات سعر الصرف. مما يعني أن قيمة سعر الصرف "المعوم" تحدها التدفقات من خارج نظام السوق.

ويمكن إعتبار الركود العالمي الحالي بأنه قيد على جانب الطلب. وتتطلب الحاجة إلى تبني سياسات مقاومة للدورة الاقتصادية للتحرر من هذا القيد أن تكون التدخلات "مشوّهة". ويتضمن هذا تطبيق سياسات مقاومة للدورة الاقتصادية في الأجلين القصير والمتوسط، ويتطلب أيضاً إستثمارات عامة تعمل على زيادة العرض الكلي في الأجل الطويل.

وأي حزمة سياسات إقتصادية لبلد معين يمكن أن توصف بأنها موجهة بالطلب إذا تضمنت مكونات مما يلي:

(1) موازنة ذات سياسة مالية توسعية شرط ألا يتجاوز العجز الإجمالي الإستثمارات العامة. (2) سياسة نقدية ملائمة، متساهلة مع معدلات تضخم معتدلة لتحقيق نمو أعلى من خلال تقديم إئتمان مدعم لبرامج الحد من الفقر (يمكن أن يكون الهدف هو تحقيق المساواة بين سعر الفائدة الحقيقي ومعدل النمو المستدام لدخل الفرد، وهو الهدف الذي يُطلق عليه إصطلاح القاعدة الذهبية) (3) نظام صرف مُدار يعمل على ترويج الصادرات ويُعَدّل السعر النسبي للسلع الداخلة في التجارة الدولية والسلع غير الداخلة في التجارة الدولية من غير التسبب في حدوث دوامات حلزونية من التضخم خارج السيطرة.

إن الركود العالمي الراهن يؤكد من جديد على ضعف الدول المنخفضة الدخل تجاه الصدمات الخارجية. فالإكتشاف على الأحداث العالمية ما هو إلى نتيجة مباشرة للإندماج في الإقتصاد العالمي. كما أن الإنخفاض في الإيرادات من التصدير، وتحويلات العاملين بالخارج، والسياحة، والتدفقات الرأسمالية هي بعض قنوات إنتقال آثار الأزمة إلى هذه الدول. وقد إستجابت الدول المتقدمة والدول متوسطة الدخل لهذه الأزمة من خلال سلسلة من برامج التحفيز الإقتصادي. وبصورة محددة، يمكن القول بأن هذه الدول قادرة على تبني سياسات لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية. و لكن السؤال، هل يمكن للدول المنخفضة الدخل فعل الشيء نفسه؟

في هذا العدد من رسالة قصيرة، نسوق حججاً مفادها أن ذلك ممكن. كل ما هو مطلوب هو التخلي عن إطار الإقتصاد الموجه بالأسعار في تحليل سياسات الإقتصاد الكلي وإستبداله بإطار إقتصادي موجه بالطلب. والاختلافات النظرية بين الإطارين تؤدي إلى إختلافات في أساسية في السياسات.

## النظام الإقتصادي الموجه بالأسعار

يكون الإقتصاد موجهاً بالأسعار في إحدى الحالتين التاليتين: الحالة الأولى هي حالة فريدة من التوازن العام عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، والحالة الثانية عندما يمنع الإقتصاد من الوصول للحالة الأولى من خلال إجراء "تشويهات" في الأسعار. وتتوارن الأسواق وبشكل متزامن. وأى محاولة لتعديل الأسعار في السوق سواء من فاعلين منتمين إلى القطاع الخاص أو القطاع العام، ستؤدي إلى مستوى للناتج يقل عن مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، مما يفرض أن تكون السياستين المالية والنقدية "محايدة" و "غير مؤثرة".

تكون السياسة المالية "محايدة" عندما (1) لا يمكن للضرائب أن تؤثر في قرار الفاعلين منتمين إلى القطاع الخاص فيما يتعلق بالدخل/ الإنفاق والفرغ ، (2) لا يمكن للضرائب أو النفقات أن تؤثر على الربحية النسبية للسلع، (3) يتعين على الحكومة ألا تشوه أسواق رأس المال من خلال التنافس مع الفاعلين المنتمين إلى القطاع الخاص، (4) كما يتعين الحد من الإستثمارات في القطاع العام التي بطبيعتها تقوم بالتشويه؛ أي أنه يتعين فرض ضرائب موحدة خفض العجز المالي للموازنة العامة.

ويتسم الأساس النظري للنظام الموجه بالأسعار بالضعف، فلا يمكن البرهان على أن السعر المحدد في حالة النوظف الكامل لعناصر الإنتاج هو سعر فريد، الأمر الذي يستدعي مفهوم "التشوّهات"، فلو وجدت أكثر من سعر غير مشوّه، عندئذ لا يمكن الجزم بأن الأسعار في حالة إقتصاد خاضع لتدخلات القطاع العام تختلف فعلياً عن تلك التي لم تخضع لأي تشويه.

فلنأخذ المقولة التالية والتي تبدو بسيطة: "تؤدي الرسوم الجمركية إلى تشويه الربحية بين الواردات والصادرات". إن إثبات صحة هذه المقولة يتطلب البرهان مسبقاً على وجود وضع توازن عام فريد عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، و لكن بما أننا لم نستطع أن نبرهن ذلك، على الأقل نظرياً، عندها تكون المقولة الصحيحة "إن الرسوم الجمركية تؤثر على الربحية بين الواردات والصادرات". هذا هو جوهر النقاش بشأن السياسات. فإن كان أعمال القطاع العام تشوه الإقتصاد، فهذا يؤدي إلى عدم الكفاءة، وعندها يجب تجنب أو التقليل من

هذه الأعمال. وإن كانت هذه الأعمال تؤثر على الإقتصاد عندها يتطلب الأمر تقييماً ذاتياً للسياسة لتحديد ما إذا كانت الآثار مفيدة أو ضارة للمجتمع.

